أطر تقديم القضايا الإقتصادية والإجتماعية بعد الثورة في المواقع الإلكترونية

إعداد/ دعاء عادل محمود*
إشراف أ.د/ شريف درويش اللبان**
إشراف مشارك د/ محرز حسين غالى***

مقدمة :

إن كان البعض يشير إلى أن الأسباب الجذرية للاحتجاجات فى ثورة يناير كانت سياسية، أي أنها تعبيرعن رغبة في الديمقراطية والحريات، فهذا لا يعنى التقليل من أهمية الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن ثورة ٢٥ يناير أظهرت مجموعة متنوعة من المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترابطة بعمق، وجمعت شعارات المحتجين الأساسية (الخبز والكرامة والعدالة والحرية) خليطا من الهموم السياسية والاقتصادية والأخلاقية، والتي اعتبرت متعلقة بشرعية الدولة وقيادتها، وكثيرا ما صاغ المحتجون شعاراتهم في عبارات عن مفاهيم (الفساد والظلم، ونقص الكرامة)، وهي هموم معقدة أشارت إلى مزيج من المظالم في الحقوق السياسية ومستويات المعيشة وشعور أكثر شيوعا بأن الحرمان الاقتصادي كان جائراً وفاحشا[١]

فلم تكن القضية انخفاضا للأجور والفقر والبطالة أوتدهوراً للرعاية فقط، بل الإدراك بأن تلك الظواهر مرتبطة بفشل الحكومة والفساد المزمن وتخلي الدولة عن مسؤولياتها، لذلك يمكن التأكيد على أن المعاناة الاقتصادية والاجتماعية كانت في مقدمة المظالم التي دفعت أغلب طوائف الشعب المصري لمباركة الثورة ومناصرتها حتى سقط النظام.

* باحثة دكتوراه بقسم الصحافة – كالية الإعلام
** أستاذ الصحافة وتكنولوجيا الاتصال بكلية الإعلام– جامعة القاهرة
*** أستاذ مساعد بقسم الصحافة بكلية الإعلام –جامعة القاهرة

عادة عقب الثورات تبرز مجموعة من التحديات الاقتصادية التي تفرزها تداعيات انهيار النظام السابق والآثار السلبية التي يخلفها هذا التحول، وهنا تواجه مصر بعد الثورة نوعين من **التحديات الاقتصادية:**

أولاً: تحديات اقتصادية مرتبطة بالأوضاع المتردية التى تسبب فيها النظام السابق والتي أجّجت الاحتجاجات التي سبقت الثورة ثم شكلت وقودا لها فيما بعد فقد اتبع النظام السابق مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية **قامت على** انسحاب الدولة من الاستثمار وتوفير الخدمات الأساسية، وإلقاء المسئولية على القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي، وتنفيذ روشتة صندوق النقد والبنك الدوليين القائمة على الخصخصة

وبيع القطاع العام وإهدار الأصول الاجتماعية والأصول الإنتاجية . [٢]

وهى السياسات التى أدت فى مجملها إلى مجموعة من الظواهر الكارثية التى مست الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطن المصرى فى الصميم، فنصف سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر (٢ دولار في اليوم)، وطبقاً لتقارير معهد التخطيط القومي في مصر يقدر عددهم بـ ٤٨% من السكان، ويقدرهم تقرير التنمية البشرية «الأمم المتحدة» بـ ٩.٤٣%ويعاني ما بين ٩% و١٧% من قوة العمل في مصر من البطالة، والنسبة الأكبر من العاطلين عن العمل هم من الشباب، وتقدر تكلفة الفساد السنوي في مصر بما قيمته ١٠٠ مليار جنيه مصري طبقا لتقارير منظمةالشفافية الدولية، ذلك بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الصحية والتعليمية ومشاكل فى قطاع الاسكان وانتشار العشوائيات.[٣].

ثانياً: تحديات مرتبطة بتداعيات الثورة أهمها التراجع الاقتصادي، ومواجهة المطالب الاجتماعية العاجلة والإضرابات العمالية، والقدرة على وقف تهريب الأموال واسترجاعها من الخارج، تطهير البلاد والمؤسسات من مرض الفساد وأخيراً تحدى عجز الموازنة والديون والمساعدات الخارجية .

وهنا نجد أن هذه التحديات لا تتطلب فقط إجراءات اقتصادية عاجلة ولكن الانتقال إلى نوعية جديدة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال صياغة فلسفة أو استراتيجية جديدة للتنمية تترجم الطاقة الثورية للشعب إلى طاقة تنموية خلاقة . (٤)

مع تولى الرئيس الأسبق محمد مرسي الرئاسة، كأول رئيس مدني منتخب بعد ثورة ٢٥ يناير، تزايدت توقعات الكثيرين بتغيير شامل فى الواقع الاقتصادى والاجتماعى وكانت هناك آمال بتحقيق العدالة الاجتماعية وخلق نظام اقتصادي واجتماعى أكثر إنصافا وعدالة، فقد تولى الرئيس مرسي منصبه وسط آمال المصريين في نظام سياسي ديمقراطى وسياسات اقتصادية معنية بالفقراء والكادحين،آملين فى اتخاذ خطوات واضحة في اتجاه تحقيق أهم مطالب الثورة من حرية وكرامة وعدالة اجتماعية .

لذلك كان من المهم الوقوف بحيادية علمية على الوضع الاقتصادي والاجتماعى في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي كما عكسته المواقع الإلكترونية التى تلقى اهتماماً متزايداً من قبل الجمهور للكشف عن أولويات القضايا المطروحة والأطر التى قدمت من خلالها واتجاهات الطرح .

خاصة أن عام حكم الرئيس الأسبق حفل بقضايا اقتصادية واجتماعية أثارت الكثير من الجدل بداية من مشروع النهضة (برنامجه الانتخابى الرئاسى ذو المرجعية الإسلامية) إلى مشروع المائة يوم وقرض صندوق النقد الدولى بالإضافة إلى القضايا الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والبطالة والفقر التى كانت أسباباً لموجات احتجاجية متتالية .

مشكلة الدراسة

- مع تزايد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءاً بعد الثورة ومع تولى أول رئيس منتخب الحكم فرضت القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية نفسها على النقاش العام وأثارت جدلاً داخل المجتمع المصرى وبدأت وسائل الإعلام

كافة بما فيها المواقع الإلكترونية الاخبارية تهتم بطرح ونقاش التحديات القائمة والتحولات المطلوبة فى النظام المصرى من منظور شامل يعطى أولوية للقضايا الاقتصادية والاجتماعية فقد عكست هذه المواقع على وجه التحديد هذا الجدل.

- رغم أن المواقع الإلكترونية أعطت القضايا السياسية أكثر الاهتمام ، إلا أن الملاحظ أن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من أهداف الثورة بدأت تأخذ حيزاً متزايداً من الاهتمام مع مرور الوقت وتزايد التحديات والضغوط الاقتصادية على المواطن المصرى .

ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة فى رصد وتحليل أطر معالجة القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة فى المواقع الإلكترونية خلال عام حكم الرئيس الأسبق محمد مرسى لتحديد كيفية الطرح واتجاهاته والقضايا ذات الأولوية .

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من عدد من الاعتبارات:

١. أهمية القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة ومع تولى أول رئيس منتخب للسلطة، لأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية للثورة لا تقل أهمية عن القضايا السياسية، بل قد يراها الكثير من المواطنين أكثر أهمية لأنها تمثل فى نهاية الأمر المنتج الملموس والحقيقى للثورة فالمتابع للمشهد السياسي الذي يتكون تباعاً فى مصر الآن يجده مشهداً مختلفاً ويعكس تحولات عميقة، والنظر في عمق هذه التحولات يفضي إلى استنتاج منطقي بأن الشأن الاقتصادى والاجتماعى يقعا في صلبها.

٢. يرتبط موضوع الدراسة ارتباطاً وثيقاً بأهداف ثورة ٢٥ يناير وأحد أهم أسباب انطلاقها وهى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية .

٣. قلة الدراسات المعنية بالمعالجات الإعلامية للقضايا الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام مقارنة بكثافة الدراسات التى عنيت بالمعالجات الإعلامية الخاصة بالقضايا السياسية.

هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن أطر معالجة المواقع الإلكترونية للقضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية من خلال رصد هذه الأطر وتحليلها وتحديد كيفية تناول هذه التحولات واتجاهات هذا التناول وكثافته.

ويتفرع من هذا الهدف الرئيسى مجموعة من **الاهداف الفرعية:**

أهداف الدراسة

١. رصد وتوصيف أولويات القضايا الاقتصادية والاجتماعية المطروحة فى المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعى.
٢. رصد وتوصيف وتحليل الأطر التى تم توظيفها فى معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية فى المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل .
٣. تحديد اتجاهات معالجة كل من المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعى للقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

تساؤلات الدراسة:

١. كيف قدمت القضايا الاقتصادية والاجتماعية فى كلٍ من المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعى المطروحة ؟
٢. ما أولويات القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تطرحها كلً من المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعى؟
٣. ما الأطر التى تم توظيفها فى معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية فى المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعى ؟
٤. ما اتجاهات معالجة كل من المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعى للقضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية ؟

الدراسات السابقة

الأدبيات التى تناولت معالجة الصحافة للقضايا والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية:

أولاً: دراسات رصدت دور الصحافة ووسائل الإعلام (فترة ما بعد الثورات) فى المساهمة فى الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وتبيانت نتائجها تبعا لاختلاف المناخ المحيط بكل تجربة

ثانياً: مقال أشارت نتائجه إلى نجاح دور وسائل الإعلام فى حماية ودعم الإصلاح الاقتصادى (RiyadiSuparno-٢٠١١)[٥] وذلك بعد الثورة الاندونيسية والإطاحة بالرئيس سوهارتو مع المقارنة بالوضع فى مصر وتونس فقد أوضح المقال أن :

- لعبت وسائل الإعلام الاندونيسية دورها بنجاح تام حيث أصبحت وسيلة للناس لتبادل وجهات النظر حول كيفية تقدم وسير حركة الإصلاح، وساعدت على تعزيز المشاركة الشعبية وتوسيع الفرص أمام المواطنين .
- لعبت وسائل الإعلام دورها في الحفاظ على انتقال السلطة من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، وتشجيع وتثقيف الجمهور بشأن الانتخابات المباشرة لرئيس الجمهورية والمحافظين والحكام ورؤساء البلديات .
- وسائل الإعلام كانت فى مقدمة العوامل الضاغطة من أجل الإصلاحات الاقتصادية كما ان الحملات الإعلامية كانت السبب فى تقبل الجمهور الاندونيسي للاستثمار الأجنبي والذى لعب دورا مهما في إنعاش الاقتصاد الاندونيسي .

كما أشار المقال لبعض السلبيات لأداء وسائل الإعلام أهمها:

- فشل وسائل الإعلام في منع انتشار بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة التى ظهرت فى اندونيسيا بعد الثورة.

- على الجبهة الاقتصادية ، فشلت وسائل الإعلام في المساهمة فى إعادة توزيع الأصول التي أمتلكها بعض المقربين من سوهارتو ولم تقدم الخبراء المتخصصين فى الشئون الاقتصادية فقد كانت هناك تحالفات وتواطؤ للمصالح .
- وأخيراً أشار المقال إلى أنه في حالات الفوضى التى تحدث بعد الثورات، كما فى الوضع الحالي فى مصر وتونس يتعين على وسائل الإعلام أن تكون بمثابة صوت العقل والحارس لحركة الإصلاح وتساعد على اختيار الطريق الصحيح حتى لا يتم اختطافه من قبل جماعات المصالح ، بما في ذلك الجماعات المتطرفة .

ثالثا: دراسة أخرى أشارت نتائجها إلى الدور السلبى الذى لعبته وسائل الإعلام (LinditaCamaj- ٢٠٠٧) [٦] خلال المرحلة الانتقالية فى وضع الأجندة السياسية فى كوسافا – أحد بلدان اوروبا الشرقية– والذى اتسم بتحيزه للأحزاب السياسية على حساب أولويات الجمهور وتوصلت إلى ان وسائل الإعلام في كوسوفا كانت عاجزة عن تمثيل المجتمع ومثلت فى الأساس الاحزاب السياسة ففى خلال الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٧ قامت وسائل الإعلام والأحزاب السياسية بوضع الأجندة لهذه الفترة، متجاهلين أولويات الجمهور وقد جاء الوضع فى كوسوفا والاقتصاد وسيادة القانون فى مقدمة أجندة القضايا التى اتفق عليها من قبل وسائل الإعلام والأحزاب السياسية والجماهير، وكانت اخر ثلاث قضايا هى سياسات الطاقة والتعليم والرعاية الصحية .

رابعاً: أما دراسة (Peter &Christopher –٢٠٠٧) [٧] جاءت نتائجها تشير إلى نجاح الصحف ووسائل الإعلام فى تحقيق الإصلاح الاقتصادى فى بعض البلدان وفشلها فى بلدان أخرى وذلك بالتطبيق على ٢٦ بلداً مرت بمرحلة انتقالية بعد الاشتراكية والكشف عن توظيف المساعدات الأجنبية التى تتلقاها هذه الدول خلال الفترات الانتقالية لتحقيق الإصلاح الاقتصادى وتوصلت الدراسة إلى :

١. لعبت وسائل الإعلام دور المراقب على الأداء الاقتصادى للقادة وتعتبر آلية هامة لكشف ومعاقبة كل من يحاول اتباع سياسة تخدم مصالحه الخاصة حيث وجد أنه بدون وسائل اعلام حرة ومستقلة تضيع المساعدات الأجنبية التي توزعها الجهات المانحة وتستخدم لصالح بعض القادة السياسين على حساب الجمهور مما يعوق الإصلاح الاقتصادى .

٢. حرية وسائل الإعلام ترتبط بمستويات أعلى من التنمية الاقتصادية ، في حين يرتبط الإعلام الموجه (الذى تسيطر عليه الحكومة) بمستويات متدنية من التنمية الاقتصادية

<u>مجموعة أخرى من الدراسات أكدت نتائجها على الدور الحيوى للصحافة ووسائل الإعلام الحرة والمستقلة فى الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى واصلاح الحكم وتعزيز الديمقراطية خاصة فى البلدان النامية</u>

فقد جاء **(تقرير** عن دور وسائل الإعلام في الإصلاح الاقتصادي-٢٠١٠) [٨]ليؤكد بوضوح على وجود علاقة وثيقة بين حرية الصحافة من جهة والنمو الاقتصادى وانخفاض معدل الفساد من جهة أخرى كما أشار إلى أن الكشف عن الفساد بطريقة منهجية ومنعه من بين الطرق التي يمكن من خلالها لحرية الإعلام ان تسهم في تحقيق النمو والتنمية الشاملة. كما حددت **دراسة** (Pippa Norris-٢٠٠٩) [٩] الأدوار التى ينبغى ان تلعبها وسائل الإعلام في التصدي لتحديات الحكم وتحقيق الإصلاح لتحسين الاستجابة ، والشفافية ، والفعالية ، والمساءلة في مؤسسات الحكومة، فعلى وسائل الإعلام ان تقوم بدورها كرقيب للحكومة ، وباعتبارها واضعة أجندة وبوصفها حارس بوابة للنشاط السياسي، كما يجب أن تتمتع بالحرية حتى تستطيع تحقيق أهداف الإصلاح وتكون نداً للحكومة وأنه لابد من تدعيم محو الأمية الإعلامية خاصة استخدام المواطنين لوسائل الإعلام الجديدة لبناء مهارات المواطنة وتمكينهم من المشاركة والحوار .

دراسة أخرى ربطت بين دور الصحافة الحرة وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية البشرية(Pippa Norris–٢٠٠٨) [١٠] فلم تقتصر على الجانب الاقتصادى وإنما ركزت على الجانب السياسى أيضاً وتوصلت الدراسة إلى أن:

- وسائل الإعلام الحرة والمستقلة هي جزء لا يتجزأ من العملية الديمقراطية والحكم الرشيد فالبلدان التي تتمتع بصحافة حرة عادة ما يتسم نظامها بالاستقرار السياسي وسيادة القانون ، وكفاءة الحكومة ومعدلات فساد أقل.
- وجود ارتباط بين مستويات حرية الصحافة ومستوى الديمقراطية فى أى بلد حيث وجد أن أعلى المستويات لحرية الصحافة موجودة في الدول الأكثر ديمقراطية وذات الاقتصادات الأكثر ثراء ،كما وجد أن دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا تتمتع بمستويات عالية نسبيا من حرية الصحافة ، في حين أن الدول العربية وهى الدول الأقل ديمقراطية لديها أدنى مستويات من حرية الصحافة.
- التحسينات في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد تساهم بصورة غير مباشرة في التخفيف من حدة الفقر من خلال جعل الحكومات أكثر عرضة للمساءلة واستجابة لاحتياجات المواطنين .

فى حين سعت **دراسة** (MunaNdulo–٢٠٠٧) [١١]إلى البحث فى العلاقة بين الإصلاح السياسى والاقتصادى والديمقراطى وترابطهم ودور وسائل الإعلام فى تحقيق الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان للتخفيف من حدة الفقروتوصلت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام يمكن استخدامها لكى تتيح للفقراء النصيحة والدعم ، والمعلومات للتعريف بحقوق المواطنة ، وحقوقهم القانونية ، وحقوق الإنسان وهي كلها أمور هامة لكل مواطن للمشاركة والإسهام في الحكم الرشيد والديمقراطية .

أما **دراسة** (Noha El-Mikawy–٢٠٠٥) [١٢] فقد أكدت على دور وسائل الإعلام والمعلومات المتاحة فى تحقيق الإصلاح الاقتصادى فى ثلاث دول عربية هى المغرب والأردن ومصر. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فى مصر هيمنة حكومية

علـى تـدفق المعلومـات ومـع ذلـك ، فـإن عـددا مـن الجهـات والهيئـات الاقتصـادية المتخصصـة تحـاول تـوفير المعلومـات الاقتصـادية كمـا أشـارت الدراسـة إلـى أن هنـاك عوامل حاسمة لتحقيق الإصـلاح فـى الـدول الثلاث أهمهـا الضـغوط الشـعبية والدوليـة بالإضافة إلى زيادة كمية ونوعية المعلومات المتداولة بحيث تكون في متنـاول الجميـع لأنها الطريقة المثلى لجعل المساءلة واقعاً.

واهتمت **دراسة** (Timothy& Robin–٢٠٠٢) [١٣] بالإجابة على سؤال محدد (ما الـذي يجعـل الحكومـة تسـتجيب لاحتياجـات المـواطنين؟) وطبقـت الدراسـة علـى عـدة مدن فى الهند وتوصلت الدراسة إلى أن:

- هنـاك صـلة قويـة بـين سياسـة الحكومـة وتطـوير وسـائل الإعـلام ، خصوصـا في البلدان النامية فتحسين آليات المساءلة التى توفرها وسائل الإعلام وراء التنمية الاقتصادية.
- هناك دور لكل من المؤسسات الديمقراطية ووسائل الإعلام في ضمان تمثيل وانعكاس تفضيلات المواطنين في السياسات الحكومية .
- وجـود جمـاهير مـن النـاخبين واعيـة ونشـطة سياسـيا يقـوي ويحفـز اسـتجابة الحكومة فحكومة المدينة تكون أكثر تجاوبا حيث يكون توزيع الصحف أعلى والمساءلة أكبر.

وفـى مقابـل الدراسـات السـابق عرضـها جـاءت **دراسـة** (Cecilia & Paul– ٢٠٠٢)[١٤] التى أجراها البنك الدولى على مجموعة من الدول النامية والمتعاملة مع البنـك لتقصـر دور وسـائل الإعـلام فـى كونهـا أدوات اتصـال بـين القـادة السياسـين والجمهور لتسـويق الإصـلاح وإقنـاع الجمهـور بفوائـده وبالتـالى قبولـه مؤكـدة علـى أن مهمـة وسـائل الإعـلام هـى رفـع مسـتوى الـوعى ببـرامج الإصـلاح التـى تضـعها القيـادة السياسـية فتهيـئ الجمهـور لقبولهـا ومسـاندتها. كمـا توصـلت الدراسـة إلـى أن وسـائل الإعلام تعتبر عاملاً حاسماً في نجاح تصميم وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي كما أنها الحلقة المفقودة في برامج هذا الإصلاح.

وقدمت مجموعة أخرى من الدراسات تحليلاً لما طرحته الصحف من القضايا الاقتصادية والاجتماعية وأشارت نتائجها إلى قصور هذه التغطية

دراسة خلصت إلى قصور التغطية الصحفية الأمريكية فى التعبير عن قضايا الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى (Mark Jurkowitz-٢٠٠٩) [١٥] والتى سعت إلى تحليل تغطية وسائل الإعلام وشبكة الانترنت للأزمة الاقتصادية خلال رئاسة أوباما والتى جاءت كنتيجة لحالة الكساد العالمى التى مر بها العالم وكانت أهم نتائج الدراسة أن "القصص التي حاولت أن تدرس بشكل واضح أثر التباطؤ الاقتصادي على حياة الأميركيين العاديين ملأت ٥٪ فقط من التغطية الاقتصادية وهو ما يشير إلى أن الصحافة أعطت القليل من الاهتمام للمشاكل الاقتصادية للناس العاديين ورغم أن المواطنين هم الضحايا الأساسيين للانكماش الاقتصادى إلا أنهم لم يكونوا الهدف الرئيسى فى تغطية وسائل الإعلام أما القوى الفاعلة فى النص الخبرى كانت الرئيس، حيث وجد أن معظم الافكار والآراء التى تم تناولها هى تصريحات للرئيس أوباما .

وتوصلت إلى نتائج مشابه **دراسة** (Christopher J Smith-٢٠٠٢) [١٦] التى سعت إلى فحص وتقييم المحتوى الإخبارى المقدم في عينة من الصحف اليومية في كبريات المدن الصينية والمتعلقة بالإصلاح الاقتصادى والاجتماعى وتوصلت الدراسة إلى أنه :

- لم تتعرض صحف الدراسة بشكل كبير لقضايا الإصلاح الاقتصادى .
- لم تحظ القضايا الاجتماعية باهتمام الصحف وإن كانت إحدى صحف الدراسة نشرت مجموعة من التقارير أظهرت فشل نظام الرعاية الصحية والحاجة إلى إعادة الهيكلة في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية في الصين.

تعليق على دراسات المحور الأول:

من خلال رصد مجموعة الدراسات فى هذا المحور توصلت الباحثة إلى عدة مؤشرات رئيسية وهى:

١. قلة الدراسات الخاصة بدور وسائل الإعلام بشكل عام والمواقع الإلكترونية بشكل خاص فى تغطية القضايا الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورات وخلال

المرحلة الانتقالية فغالبا ما ينصب الاهتمام البحثى على الجانب السياسى والتحول الديمقراطى على حساب الجانب الاقتصادى والاجتماعى كما اتسمت الدراسات التى تناولت التغطية الإعلامية للأزمات والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام بعدم الوفرة.

٢. جاءت الدراسات الاجنبية أكثر كثافة فى هذا المحور مقارنة بالدراسات العربية

٣. كان هناك قصور شديد فى الدراسات التى تناولت دور وسائل الإعلام فى القضايا الاجتماعية، كما لم يتم التركيز على هذا المحور ضمن الدراسات التى تناولات التحديات والإصلاحات بشكل عام فتم تجاهله بشكل صارخ .

٤. جمعت دراسات هذا المحور طيفاً جغرافياً واسعاً فشملت دراسات من (أفريقيا– أمريكا– دول عربية – دول اسيوية) ومنها دول متقدمة وأخرى نامية مما يشير إلى أهمية دور وسائل الإعلام فى عملية التحول والتحديات الاقتصادية والاجتماعية فى كافة بلدان العالم وعلى مختلف المستويات الحضارية .

٥. ندرة الدراسات التى عالجت التحولات والإصلاحات بشكل متكامل (سياسى واجتماعى واقتصادى) كما أن غالبية الدراسات التى تناولت دور وسائل الإعلام فى التحولات والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية تناولت قضايا محددة ولم تقدم رؤية متكاملة لهذه القضايا .

٦. فى حين أكدت الدراسات التى تناولت بلدان فى مرحلة ما بعد الثورة دور وسائل الإعلام فى عملية التحول السياسى والاقتصادى والاجتماعى تباينت نتائج الدراسات فيما يتعلق بمدى نجاح هذا الدور ففى حين أشارت دراسات إلى نجاح وسائل الإعلام فى مساندة وحماية عملية التحول والإصلاح فى بعض الدول (أندونيسيا) أشارت دراسات أخرى إلى فشلها وانحيازها لمصالح

خاصة لبعض الجهات على حساب الصالح العام (كوسوفا) ويرتبط هذا فى الاساس بدرجة الحرية والاستقلالية التى تتمتع بها وسائل الإعلام .

٧. ركزت العديد من الدراسات على الربط بين ثلاثة عوامل (وسائل الإعلام الحرة والمستقلة- الديمقراطية والحكم الرشيد- التحولات والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية) وأشارت تلك الدراسات إلى وجود علاقة سببية بين الثلاثة عوامل .

٨. عمليات التحديات والإصلاحات التى تم رصدها فى دراسات هذا المحور لا تقتصر فقط على البلدان التى تمر بمرحلة انتقالية وتشهد تحولات ما بعد الثورة وإنما تشمل أيضا البلدان المتقدمة التى تعانى من مشكلات وأزمات اقتصادية واجتماعية وقد أشارت نتائج تلك الدراسات إلى أنه فى حين تلعب وسائل الإعلام دوراً حيوياً وهاماً فى عملية الإصلاح فى الدول المتقدمة فإن هذا الدور يكتسب أهمية خاصة فى البلدان التى تمر بمرحلة انتقالية بعد الثورة .

الإطار النظرى للدراسة : -

نظرية تحليل الأطر:

تعد نظرية تحليل الأطر أحد الروافد النظرية الحديثة في دراسات الاتصال، حيث يسهم تحليل الإطار في التعرف على دور وسائل الإعلام في بناء وتشكيل اتجاهات الرأي العام إزاء القضايا والموضوعات المختلفة التي تقدمها وسائل الإعلام، وترجع أهمية نظرية الأطر الخبرية إلى أنها تقدم تفسيرا عمليا ومنتظما لكيفية حدوث التأثيرات المعرفية والوجدانية لوسائل الإعلام على الجمهور بمختلف فئاته وخصائصه. وتعتبر هذه النظرية واحدة من أهم النظريات التى توضح طرق تأثير وسائل الإعلام على تشكيل الرأي العام من خلال تأطير الأحداث والقضايا بطريقة معينة، وقد اكتسب التأطير أهمية فى دراسات الإعلام خاصة تلك المتعلقة بالعلاقة بين وسائل الإعلام والرأي العام.[١]

وتفترض نظرية تحليل الإطار الإعلامي أن الأحداث لا تنطوي في حد ذاتها على مغزى معين، وإنما تكتسب مغزاها من خلال وضعها في إطار يحدّدها وينظمها ليركّز على جوانب ويغفل أخرى، مما يؤثر بدوره على الأفكار التى يكونها الجمهور عنها وبالتالي يؤثر على كيفية إدراك الجمهور للأحداث وتقييمهم لها وسلوكهم نحوها .

ويعرف انتمانEntman الإطار بأنه "تحديد بعض الجوانب من واقع المدرك، وجعلها أكثر بروزا في النص وذلك لتعريف مشكلة معينة، وتقديم التفسير السببي، والتقييم الأخلاقي لها أو التوصية بعلاج بشأنها".

تطبيق النظرية على موضوع الدراسة

تساعد هذه النظرية فى تحديد الأطر التى تقدم من خلالها القضايا الاقتصادية والاجتماعية فى المواقع الإلكترونية وآليات التأطير ووظائف تلك الأطر داخل النص الخبرى .

منهج الدراسة :

- **منهج المسح الإعلامى :**

تستخدم الدراسة منهج المسح الإعلامى وذلك لمسح عينة المواقع الإلكترونية و صفحات الفيسبوك لرصد وتوصيف أطر القضايا الاقتصادية والاجتماعية المطروحة فى هذه العينة كذلك مسح عينة جمهور المواقع الإلكترونية والشبكات الاجتماعية.

أدوات جمع البيانات

- أداة تحليل الأطر

تعتمد الداسة على أداة تحليل الأطر للوقوف على المنطلقات الفكرية المتباينة التى تشكل قاعدة للخطاب المتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية المطروحة فى المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعى عينة الدراسة .

عينة الدراسة

- موقع المصرى اليوم (ترتيبه الثامن وفقا لموقع (http://www.alexa.com)
- موقع مصراوى (ترتيبه السادس والعشرين وفقا لموقع (http://www.alexa.com)
- موقع اليوم السابع (ترتيبه السادس وفقا لموقع (http://www.alexa.com)

تم اختيار هذه المواقع الإلكترونية بعد إجراء الدراسة الاستطلاعية حيث تبين أنها أكثر المواقع اهتماما بموضوع البحث.

تم اختيار المواقع الإلكترونية عينة الدراسة وفقا لعدة معايير :

١. غير المتخصصة : نظراً لمعالجة قضايا اقتصادية واجتماعية معاً مما يتطلب تحرى هذه القضايا في المواقع الإلكترونية.
٢. الأكثر جماهيرية : والتى يتعرض أكبر عدد من الجمهور لها حتى يمكن تحديد تأثرهم بأطر المعالجة المطروحة في هذه المواقع والصفحات.
٣. الأكثر اهتماما بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

النتائج

جدول رقم (١) القضايا الاقتصادية التي طرحتها المواقع الإلكترونية

القضايا الاقتصادية	موقع المصري اليوم		موقع مصراوي		موقع اليوم السابع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
البورصة	٣٨٧	23.3	١٧٦	15.2	١١٢	7.7	675	15.8
الاستثمار	٢٠٤	12.3	١٦٨	14.5	٢٣٩	16.4	611	14.3
السياحة	١٥٥	9.3	١٢٣	10.6	١٨٩	13.0	467	10.9
قروض	١٤١	8.5	١٢٢	10.5	١٥٢	10.4	415	9.7
الوقود والطاقة	٢١٠	12.6	٩٣	8.0	٧٨	5.4	381	8.9
الأسعار	١٧٥	10.5	٨٣	7.1	٨١	5.6	339	7.9
الصكوك الإسلامية	٧٤	4.4	٨٨	7.6	١٤٥	10.0	307	7.2
الأجور	٦٨	4.1	٥٩	5.1	٨٥	5.٨	212	4.9
الصناعة	٦٥	3.9	٤٢	3.6	٨٥	5.٨	192	4.4
اقليم قناة السويس	٣٣	1.9	٤٣	3.7	٥١	3.5	127	3.0
الدعم	٢٧	1.6	٣٥	3.0	٤٦	3.2	108	2.5
مشروع النهضة	٢٠	1.2	٣٠	2.6	٤٥	3.1	95	2.2
سعر الجنيه	٣٠	1.8	٢٢	1.9	٢٥	1.7	77	1.8
برنامج الإصلاح الاقتصادى	١٦	0.9	١٩	1.6	٣٢	2.2	67	1.6
المائة يوم	١٨	1.0	١٢	1.0	٣١	2.1	61	1.4
الاحتياطى النقدي	١٥	0.9	١٨	1.6	٢١	1.4	54	1.3
استرجاع الأموال المهربة	١١	0.6	١٦	1.4	٢٣	1.6	50	1.2
التصنيف الائتماني	١٠	0.6	١٢	1.0	١٦	1.1	38	0.9
المجموع	١٦٥٩	100	١١٦١	100	١٤٥٦	100	4276	100

كشفت نتائج التحليل عن مجموعة القضايا الاقتصادية التى حازت اهتمام مواقع الدراسة خلال عام حكم الرئيس الأسبق محمد مرسى، ويقدم الجدول السابق هذه القضايا مرتبة وفقاً لنسب تكرار ظهورها، وسيتم تحليل وشرح وتفسير لكيفية عرض كل قضية بمواقع الدراسة الثلاث :

١- البورصة :

كشفت نتائج التحليل عن تصدر اخبار البورصة، للقضايا الاقتصادية التى طرحتها المواقع الإلكترونية عينة الدراسة حيث جاءت فى المقدمة بنسبة 15.8% وقد تقاربت إلى حد كبير التغطية الخبرية التى قدمتها المواقع الإلكترونية لأخبار البورصة حيث حرصت على متابعة ارتفاع وهبوط مؤشرات البورصة بشكل متواصل والتأكيد على

تأثرها بالأوضاع السياسية والأمنية كمرآة للوضع الاقتصادي حيث كانت ترتفع وتهبط مؤشراتها وفقا لمدى الاستقرار والتوافق السياسي والأمنى .

وقد تقاربت التغطية التى قدمتها مواقع الدراسة فى النقاط التالية:

- أعطت المواقع الثلاثة أولوية لتصريحات مسئولى الحكومة
- غلبت التغطية الخبرية على التغطية المقدمة بمواقع الدراسة حيث جاءت أخبار البورصة المنشورة كمادة اقتصادية جافة .

٢- الاستثمار :

جاء الاستثمار في المرتبة الثانية بنسبة 14.3% تقاربت تغطية مواقع الدراسة فى تغطيتها لقضية الاستثمار فى النقاط التالية :

- اهتمت المواقع فى المقام الأول بالتصريحات الرسمية لرئيس الوزراء ووزير الاستثمار ومستشاريه .
- لم تعط المواقع اهتماماً كبيراً لرجال الأعمال والخبراء حيث كان تواجدهم ضعيفاً .

٣- السياحة :

جاءت السياحة في المرتبة الثالثة بنسبة 10.9% واتفقت مواقع الدراسة على إعطاء أولوية للتصريحات الرسمية وإبراز الأزمات التى تسبب فيها التيار الإسلامى والاهتمام بنشر تظاهرات العاملين بالسياحة احتجاجا على تدهور أوضاعها .

٤- القروض :

جاءت القروض في المرتبة الرابعة بنسبة 9.7% وبرغم ثراء فترة الدراسة بأخبار القروض من تركيا وقطر وليبيا، إلا أن قرض صندوق النقد الدولى اخذ الحيز الاكبر من الاهتمام والجدل وقد يرجع ذلك لشروط وتداعيات القرض المحتملة على الاقتصاد المصرى .

وكشفت نتائج التحليل عن أنه إلى جانب اهتمام المواقع الإلكترونية الثلاثة بنشر التصريحات الرسمية عن سير الاتفاق على قرض صندوق النقد الدولى كان هناك اهتماماً . وان كان بدرجات متفاوتة . فى نشر الأخبار الخاصة بالانتقادات الحادة لقوى المعارضة لقبول الإخوان، هذا القرض الذى سبق ان رفضوه فترة حكومة الجنزوري بل وسعيهم للحصول عليه واعتباره حلالاً .

٥- الوقود والطاقة :

جاءت أزمة الوقود والطاقة في المرتبة الخامسة بنسبة 8.9% وقد تقاربت مواقع الدراسات الثلاثة فى تقديمها للتغطية الخبرية، حيث أولت اهتماماً كبيراً بيوميات أزمة الوقود حيث غلبت أخبار احتجاجات وتظاهرات المواطنين ضد أزمة الوقود التى تصاعدت فأدت إلى التشابك بالأسلحة بين المواطنين أمام محطات البنزين. والاحتجاجات التى أغلقت بعض شوارع الكثير من المحافظات كما رصدت مواقع الدراسة تفاصيل معاناة المواطنين في الحصول على الوقود بالإضافة إلى محاولات للمواجهات الشعبية للأزمة .

٦- الأسعار :

جاءت الأسعار في المرتبة السادسة بنسبة 7.9% حيث حرصت مواقع الدراسة على متابعة نشر الأخبار الخاصة بارتفاع الأسعار خاصة السلع الغذائية والدواء والكهرباء والطاقة وغيرها من السلع الأساسية ومواد البناء وهى القضية التي أدت إلى تراكم غضب شعبي على حكم الإخوان

وكشفت النتائج حرص المواقع الثلاثة على نشر التصريحات الرسمية .

٧- الصكوك الإسلامية :

جاءت الصكوك الإسلامية في المرتبة السابعة بنسبة 7.2% وقد عكست الأخبار المنشورة بمواقع الدراسة صراعاً كبيراً بين مؤيدى ومعارضى قانون الصكوك، وركزت المواقع على نشر ما أثارته مسودات قانون الصكوك الإسلامية خلال مرحلة الإعداد من صدام مع المجتمع خاصة ما أثير بشأن إجازته ملكية المستثمرين لأصول الدولة،

وكان محور الانتقادات التى وجهت لقانون الصكوك وصرحت بها المعارضة كما أبرزتها مواقع الدراسة أنه تجاهل تحديد الشروط الواجب توافرها في الشركة المستفيدة من التمويل، وفتح الباب على مصراعيه أمام الشركات لطرح الصكوك، دون تحديد الشروط الواجب توافرها في تلك الشركات .

٨- الأجور :

جاءت الأجور في المرتبة الثامنة بنسبة 4.9% وقد تقاربت تغطية مواقع الدراسة لقضية الأجور فى عدة نقاط :

- الاهتمام بالتصريحات الرسمية والتى تمحورت حول بحث ومناقشة ووعود بتطبيق الحد الادنى للأجور وهو ما لم يثمر عن تطبيق حقيقى.
- الاهتمام برصد احتجاجات العمال والموظفين بالدولة على تدنى الأجور وعلى ضرورة تطبيق الحد الأدنى.

٩- الصناعة :

جاءت الصناعة فى المرتبة التاسعة بنسبة 4.4% وهى مرتبة متأخرة مقارنة بأهمية قطاع الصناعة ودوره فى الاقتصاد وجاءت تغطية مواقع الدراسة متقاربة إلى حد كبير من حيث اعتمادها بشكل واضح على تصريحات وزير الصناعة وإبراز جهوده فى جذب صناعات عربية وأجنبية لمصر وذلك فى غياب شبه كامل لأطراف أخرى سواء رجال أعمال أو قوى معارضة وجاءت الاختلافات بين المواقع طفيفة .

١٠- إقليم قناة السويس :

جاء إقليم قناة السويس فى المرتبة العاشرة بنسبة 3% وعكست مواقع الدراسة تزايد ردود الفعل الغاضبة من مشروع قانون تنمية محور قناة السويس الذي أعدته الحكومة، فقد أعلنت قوى معارضة وجبهات شعبية رفضها للقانون ، ووصفته بالكارثي حيث انتقدت قوى شعبية وأراء أخرى حذرت من بيع إقليم قناة السويس

وتمكين الأجانب منه دون رقابة وسيطرة من الدولة ورفض قانون تنمية محور القناة باعتباره قانونا خاصا ودولة داخل دولة.

١١- الدعم :

جاءت قضية الدعم فى المرتبة الحادية عشر بنسبة 2.5% وكشفت نتائج التحليل عن تقارب التغطية الخبرية للمواقع الإلكترونية عينة الدراسة، حيث اعتمدت على التصريحات الرسمية فى المقام الاول والتى تصدرها فكرة مهيمنة أن الدعم لا يصل إلى مستحقيه، لذلك لابد من رفع الدعم الحالى لتوصيل الدعم إلى الفقراء بطريق مباشر، وأفسحت مساحات للقوى المعارضة ولكن بدرجات متفاوتة وغاب عن المواقع إلى حد كبير تقديم تحليلات اقتصادية جدية من خلال خبراء ومتخصصين عن التأثيرات الاقتصادية لرفع الدعم وبدائله .

١٢- مشروع النهضة :

جاء مشروع النهضة فى المرتبة الثانية عشر بنسبة 2.2% فقد كان اهتمام مواقع الدراسة بمشروع النهضة محدوداً، وكشفت نتائج التحليل عن عدة محاور :

- اهتمت مواقع الدراسة بنشر أخبار وتصريحات مسئولى الحكومة وأعضاء حزب الحرية والعدالة عن مشروع النهضة، كما نشرت مواقع الدراسة انتقادات حادة لمشروع النهضة من مختلف القوى المعارضة وبعض الشخصيات الحزبية، والتى استخدمت لغة ومفردات لاذعة فى الانتقاد ربما كانت غير ملائمة لحوار رسمى يصدر عن نخب.

١٣- سعر الجنيه :

جاء سعر الجنية في المرتبة الثالثة عشر بنسبة 1.8% وتقاربت التغطية بمواقع الدراسة فى عدة نقاط حيث :

- جاءت الأخبار في غالبيتها سلبية تشير لتطورات انخفاضات متكررة للجنيه أمام الدولار.

- غلبت التغطية الخبرية على مواقع الدراسة.
- ربطت مواقع الدراسة بين انخفاض الجنية وعدم الاستقرار السياسى والانفلات الأمنى.
- اهتمت مواقع الدراسة بآراء الخبراء والمتخصصين لتقديم تحليل وتفسير لانخفاضات الجنيه المتكررة .

١٤- برنامج الإصلاح الاقتصادى :

جاء برنامج الإصلاح الاقتصادى فى المرتبة الرابعة عشرة بنسبة 1.6% وجاءت الفكرة الأساسية التى قدمتها مواقع الدراسة فى تناولها لبرنامج الإصلاح الاقتصادى أن الحكومة تسعى لإعداد البرنامج ليلقى رضا وقبول صندوق النقد الدولى وذلك لسعى الحكومة للحصول على قرض صندوق النقد، فكانت الأخبار تبرز انتظار الحكومة مراجعة خطة برنامج الإصلاح مع صندوق النقد وأنه لن يتم توقيع قروض "الصندوق" إلا وفق برنامج الإصلاح الاقتصادى .

١٥- مشروع الـ ١٠٠ يوم :

جاء مشروع المائة يوم فى المرتبة الخامسة عشر وبنسبة 1.4% ووفقاً لمواقع الدراسة فان وعود المائة يوم وعد فيها الدكتور محمد مرسي الشعب المصري بحل مشاكل خمسة ملفات مهمة، هي: الأمن والمرور والنظافة والوقود ورغيف الخبز خلال مائة يوم فقط وجاءت الاخبار تعكس انتقادات حادة من المعارضة واتهامات بالفشل وتنظيم تظاهرات واحتجاجات وتنديد بفشل خطة الـ ١٠٠ يوم والتى انتهت دون أن يستطيع الرئيس الأسبق منع معاناة المصريين مع رغيف الخبز واسطوانة الغاز والسولار والبنزين والقمامة، فقد رأى المعارضون أن البرنامج لم يتحقق منه شيئ بل إن الوضع ازداد صعوبة وذلك رغم مساندة جماعة الإخوان المسلمين فى تدعيم وتفعيل وتنفيذ المشروع إلا أن هذه الجهود لم تجنب مشروع المائة يوم الفشل .

١٦- الاحتياطى النقدى :

وأخيراً جاء الاحتياطى النقدى فى المرتبة السادسة عشر بنسبة 1.3% وجاءت قضية استرجاع الأموال المهربة فى المرتبة السابعة عشر بنسبة 1.2% حيث جاء الاهتمام بهما محدود جدا

وجاء التصنيف الائتماني فى المرتبة الثامنة عشر والأخيرة بنسبة 0.9% .

جدول رقم (٢) القضايا الاجتماعية التي طرحتها المواقع الإلكترونية

القضايا الاجتماعية	موقع المصري اليوم		موقع مصراوي		موقع اليوم السابع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التعليم	٣٤٤	43.8	٣٥٦	40.1	٤٣٧	43.4	1137	42.4
الصحة	٣١١	39.6	٣٤٧	39.1	٣٥٢	34.9	1010	37.7
البطالة	١٧	2.2	٦٢	7.0	٧٢	7.1	151	5.6
الفساد	٥١	6.5	٥٤	6.1	٣١	3.1	136	5.1
الفقر	٢١	2.7	٣٧	4.2	٧٥	7.4	133	5
الاسكان	٢٧	3.4	١٩	2.1	١٨	1.8	64	2.4
العشوائيات	١٤	1.8	١٣	1.5	٢٣	2.3	50	1.9
المجموع	٧٨٥	%100	٨٨٨	%100	١٠٠٨	%100	2681	%100

تعتبر القضايا الاجتماعية قضايا ذات أهمية خاصة لأنها تلمس المواطن فى حياته اليومية

١- التعليم :

كشفت نتائج التحليل عن تصدر التعليم مقدمة القضايا الاجتماعية التي نشرتها لمواقع الدراسة بنسبة 42.4% ويمكن تحديد نقاط اتفاق التغطية التى قدمتها مواقع الدراسة فى:

- الاهتمام بالتصريحات الرسمية التى تحمل اخبار مناقشات ومباحثات حكومية للارتقاء بالعملية التعليمية.
- الاهتمام بقضية أخونة المناهج التعليمية .

- الاهتمام بأخبار مظاهرات واعتصامات المعلمين والطلاب خاصة طلاب الجامعات والاشتباكات داخل الحرم الجامعى .

٢- الصحة :

جاءت الصحة في المرتبة الثانية بنسبة 37.7% وكشفت نتائج التحليل لمواقع الدراسة عن الاهتمام بعدة قضايا رئيسية :

- التصريحات الرسمية التى يحمل الكثير منها وعود بتحسين الأحوال الصحية للمواطنين.
- الاهتمام بمتابعة إضراب الأطباء ومشروع قانون التأمين الصحى.
- لم يحظ ملف الرعاية الصحية للمواطنين بالكثير من الأخبار وهو ما يعكس عدم اهتمام من قبل الحكومة بهذه القضية.

٣- البطالة :

جاءت البطالة في المرتبة الثالثة بنسبة 5.6% وهى نسبة متواضعة جدا مقارنة بأهمية قضية البطالة والتى تمثل المشكلة الأكبر التي تواجه النظام المصري بعد أن سجلت مستويات قياسية خاصة بعد الثورة نتيجة التدهور المستمر في الاقتصاد المصري .

٤- الفساد :

جاء الفساد فى المرتبة الرابعة وبنسبة 5.1% مما يدل على ضعف اهتمام مواقع الدراسة بقضية الفساد وقد يرجع ذلك لعدم الاهتمام الكافى من قبل السلطة فى فترة حكم الدكتور مرسى بهذه القضية .

بدأ عام حكم الدكتور مرسى وانتهى بنفس صيغة التصريحات الرسمية وغير الرسمية التى تتعهد بالقضاء على الفساد وذلك فى مقابل تظاهرات مستمرة مطالبة بالقضاء على الفساد وقد اتفقت مواقع الدراسة فى تغطيتها على عدة نقاط :

- الاعتماد على التصريحات الرسمية (الرئيس – الوزراء).
- الاهتمام بتصريحات أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة.
- الاهتمام بالمظاهرات المطالبة بالقضاء على الفساد خاصة فى القطاع الحكومى.

٥- الفقر :

جاء الفقر في المرتبة الخامسة بنسبة 5% وتعتبر هذه المرتبة المتأخرة مؤشراً على أن قضية الفقر لم تحتل إلا اهتماماً متواضعاً من قبل مواقع الدراسة، وكشفت نتائج التحليل عن تقارب تغطية مواقع الدراسة لقضية الفقر من حيث الاهتمام بالتصريحات الرسمية التى لم تعكس خطة حقيقية لمواجهة الفقر، وإنما وعودً بتبنى خطط مستقبلية ورسم صورة إيجابية عن الواقع .

٦- الإسكان :

جاء الإسكان في المرتبة السادسة بنسبة 2.4% وكشفت نتائج التحليل عن تقارب مواقع الدراسة فى تغطيتها لقضية الإسكان فى عدة نقاط :

- الاعتماد على التصريحات الرسمية التى تحمل وعوداً بمشاريع كبرى لسنوات قادمة
- الاهتمام بالتصريحات التى تؤكد وجود مساكن شاغرة لا تجد مشترياً وهو ما يعنى أن الوزارة غير مقصرة بل أن لديها فائضاً من السكن .
- إبراز مظاهرات مطالبة بوحدات سكنية وأخرى لتوصيل المرافق لمشروع «ابني بيتك» خاصة فى النصف الثانى من عام حكم الرئيس الأسبق .

٧- العشوائيات :

جاءت قضية العشوائيات في المرتبة السابعة والأخيرة بنسبة 1.9% وهى مرتبة متأخرة جداً حيث نشرت مواقع الدراسة عدداً محدوداً من الأخبار غلبت عليه التصريحات الرسمية التى بدأت بدراسة واقتراحات لملف العشوائيات ووعود حكومية بخطط ومشاريع وهو ما لم ينعكس بالفعل على أرض الواقع، وقد تقاربت تغطية مواقع الدراسة لقضية العشوائيات فإلى جانب التصريحات الرسمية التى اعتمدت عليها بشكل كبير اهتمت أيضا بالتقارير الرسمية التى ترصد أوضاع العشوائيات فقد أبرزت المواقع الإلكترونية الوضع غير الآدمى للعشوائيات .

جدول رقم (٣) الأطر التي قدمت من خلالها القضايا الاقتصادية والاجتماعية

الإطار	موقع المصري اليوم		موقع مصراوي		موقع اليوم السابع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إطار العمل والانجاز	٥١٨	21.2	٣٠٨	15.0	٤٥٧	18.5	1283	18.4
إطار الاحتجاج	٢٢٧	9.3	٣٦١	17.6	٣٤٩	14.2	937	13.5
الهجوم والنقد	١٨١	7.4	٢١٦	10.5	١٧٧	7.2	574	8.3
إطار عدم الاستقرار السياسى	133	5.4	١٥٥	7.6	213	8.6	501	7.2
إطار الخسائر	176	7.2	135	6.6	169	6.9	480	6.9
إطار الوعود الاقتصادية	١٤٣	5.9	٩٤	4.6	١١٣	4.6	350	5.0
الإصلاح	١٥٣	6.3	٦٦	3.2	١١٩	4.8	338	4.9
إطار قانونى	109	4.5	55	2.7	123	5.0	287	4.1
إطار دينى	88	3.6	75	3.7	108	4.4	271	3.9
إطار الصراع	٧١	2.9	٨٤	4.1	١١٨	4.8	273	3.9
إطار الانفلات الأمنى	88	3.6	103	5.0	76	3.1	267	3.8
إطار الفشل	٩٧	4.0	٧٩	3.9	٦١	2.5	237	3.4
إطار الدعم الخارجى	95	3.9	59	2.9	78	3.2	232	3.3
إطار مكاسب اقتصادية	٩٢	3.8	٧٩	3.9	٦٢	2.5	233	3.3
إطار المؤامرة	٩١	3.7	٦٤	3.1	٧٧	3.1	232	3.3
النفى	٨٦	3.5	٤٠	2.0	٥١	2.1	177	2.5
إطار دعم الفقراء	٢٥	1.0	36	1.8	58	2.4	119	1.7
إلقاء المسئولية على النظام السابق	٤٢	1.7	١٩	0.9	٣٨	1.5	99	1.4
إطار الحقائق المجردة	٢٩	1.2	٢١	1.0	١٧	.7	67	1
المجموع	2444	%100	٢٠٤٩	%100	2464	%100	6957	%100

يعرض الجدول السابق الأطر التى قدمت من خلالها مواقع الدراسة القضايا الاقتصادية والاجتماعية خلال عام حكم الرئيس الأسبق محمد مرسى :

١- إطار العمل والإنجاز :

كشفت نتائج التحليل عن تصدر إطار العمل والإنجاز أطر القضايا الاقتصادية والاجتماعية بمواقع الدراسة بنسبة 18.4% ويرجع تصدر إطار العمل والإنجاز إلى حرص المواقع على متابعة تصريحات وقرارات ونشاط مسئولى الحكومة خاصة الوزراء وشمل إطار العمل والإنجاز غالبية القضايا الاقتصادية والاجتماعية حيث قدم جزءاً كبيراً من الأخبار فى هذا الإطار بداية من البورصة والاستثمار والقروض والمشروعات إلى الصحة والتعليم والفقر وإجراءات لمكافحة الفساد فلم تخلُ مواقع الدراسة من أخبار تحمل تصريحات يومية للوزراء والمسئولين عن عملهم وجهدهم لإنجاز الكثير من المهام داخل وزارتهم وإن لم تتحول هذه التصريحات المعلن عنها إلى واقع ملموس .

٢- إطار الاحتجاج :

يأتي في المركز الثانى إطار الاحتجاج بنسبة ١٣.٥%وقد قامت مواقع الدراسة بتوظيف إطار الاحتجاج لتغطية كافة أشكال اعتصامات وتظاهرات وإضرابات شرائح مختلفة من المواطنين والتى لم تقتصر على نوع واحد من المطالب بل تنوعت وتعددت وجاء على رأسها إضرابات الأطباء

٣- إطار الهجوم والنقد :

جاء إطار الهجوم والنقد فى المرتبة الثالثة بنسبة 8.3% وشمل الإطار كافة الأخبار التى انتقدت فيها قوى وشخصيات معارضة وأحزاب وخبراء الرئيس والحكومة وجماعة الإخوان المسلمين فى أدائهم تجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية، والتى وصل فى بعض الأحيان إلى حد الاتهام وشملت أبرز الانتقادات مشروع المائة يوم ومشروع النهضة ومشروع الصكوك وإقليم قناة السويس ومحاولات أخونة التعليم والأزمة الاقتصادية ومشروع التأمين الصحى فلم يسلم مشروع اقتصادى أو اجتماعى طرحه

الإخوان من النقد والهجوم بالإضافة إلى مواد الدستور المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

٤- إطار عدم الاستقرار السياسي :

يأتي إطار عدم الاستقرار السياسي في المرتبة الرابعة بنسبة 7.2% وتم توظيفه فى مواقع الدراسة بشكل أكبر فى فئة القضايا الاقتصادية حيث ربطت مواقع الدراسة بين الإخفاقات الاقتصادية المتكررة فى أكثر من مجال وبين تردى وتدهور الأوضاع السياسية وكان من أهم القضايا الاقتصادية التى ارتبطت بعدم الاستقرار السياسى "البورصة" وهبوط مؤشراتها المتكرر خاصة بعد الإعلان الدستورى وتخفيض التصنيف الائتماني لمصر.

٥- إطار الخسارة :

جاء إطار الخسارة فى المرتبة الخامسة بنسبة 6.9% ووظفت مواقع الدراسة إطار الخسارة بصفة خاصة فى تغطية أخبار البورصة والاستثمار والسياحة وقطاع الصناعة بالإضافة إلى أزمة الوقود والخسائر التى لحقت ببعض المؤسسات الحكومية بسبب الإضرابات والاعتصامات وعلى رأسها إضرابات الأطباء.

٦- إطار الوعود :

جاء إطار الوعود فى المرتبة السادسة بنسبة 5% ووظفت مواقع الدراسة هذا الإطار لتغطية كافة الأخبار التى قدم فيها الرئيس ورئيس الوزراء ومسئولى الحكومة وأعضاء جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة وعود شملت الكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية كان أهمها (إصلاح الأجور ، تحقيق العدالة الاجتماعية، محاربة الفساد والنهوض بمصر، تطوير العملية التعليمية، مضاعفة الاحتياطي النقدي، برنامج وطني للتشغيل يخفض البطالة، القضاء على الفقر، تشغيل مليون شاب، تطوير العشوائيات، مشروعات تنموية عملاقة، استرداد الأموال المهربة)

٧- إطار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعى :

جاء إطار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعى فى المرتبة السابعة بنسبة 4.9% وشمل هذا الإطار مستويين من الأخبار.

المستوى الأول : كافة الأخبار التي تعبر عن خطط لإصلاح وتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكان أهمها إصلاح قطاعي الصحة والتعليم والقطاع الصناعي وخطط لإصلاح أوضاع البطالة والأجور و تطوير العشوائيات كما كان برنامج الإصلاح الاقتصادى من أهم الأخبار التى قدمت من خلال إطار الإصلاح .

المستوى الثانى : الأخبار التى عبرت عن مطالبات من مختلف القوى المعارضة بإصلاح المنظومة الاقتصادية والاجتماعية .

٨- الإطار القانوني :

يأتي في المرتبة الثامنة الإطار القانوني بنسبة 4.1% ويشمل كافة الأخبار الخاصة بدعم أو نقد قوانين طرحتها حكومة الرئيس الأسبق بالإضافة إلى اقتراح قوانين من قبل الأحزاب وقوى المعارضة وكان من بين أبرز القوانين التى أثارت جدلاً كبيراً ما بين دعم ونقد (قانون الصكوك الإسلامية، مشروع قانون إقليم قناة السويس ، مواد الصحة والتعليم فى الدستور).

٩- الإطار دينى :

جاء الإطار الدينى فى المرتبة التاسعة بنسبة 3.9% وكشفت نتائج التحليل عن استخدام الإطار الدينى فى:

١- **تأطير قضايا اقتصادية متخصصة** تحتاج خبراء ومتخصصين للفصل فى جداوها ولكن كشفت نتائج تحليل مواقع الدراسة أن الأحزاب الإسلامية طرحت رؤيتها الخاصة فى مناقشة القضايا الاقتصادية وبدأت تحلل وتحرم مدعية أن هذا ما جاء به الإسلام ولم يقتصر استخدام الإطار الدينى على الأحزاب الإسلامية وإنما تم استخدامه بشكل رسمى من قبل الرئيس الأسبق الدكتور ومرسى وحكومته .

وكان فى مقدمة القضايا التى تم عرضها فى إطار دينى قرض صندوق النقد الدولى والصكوك الإسلامية وشراء الدولار وقطع الطريق بسبب اعتصامات اقتصادية واجتماعية .

٢- **تأطير قضايا اجتماعية :** جاء التعليم فى مقدمتها وهو ما أطلق عليه أخونة التعليم بالإضافة إلى قضايا أخرى كان منها الدعم والتأمين الصحى فنجد تصريحات بتحريم الاستيلاء على الدقيق المُدَعَّم وتحريم بيع وشراء أدوية «التأمين الصحي» لغير المستحقين .

وتكمن خطورة استخدام مواقع الدراسة للإطار الدينى أن استخدامه فى تحليل وتحريم بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية سحب من مساحة المناقشة الجادة التى كان ينبغى أن تأخذها هذه القضايا من حيث الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

١٠ - إطار الصراع :

جاء إطار الصراع فى المرتبة العاشرة بنسبة 3.9% وشمل الصراع الحكومة والإخوان من جهة والمعارضة والأحزاب المدنية والقوى الثورية والمواطنين من جهة أخرى، وكان من أهم القضايا التى شهدت صراعات قرض صندوق النقد الدولى ومشروع الصكوك وإقليم قناة السويس وأخونة التعليم ومواد الصحة والتعليم فى الدستور ورفض بعض التيارات الإسلامية للسياحة وفى بعض القضايا كان الصراع بين الحكومة والتيارات الإسلامية كما حدث فى قرض صندوق النقد الذى رفضه حزب النور والصكوك الإسلامية التى عارضها الأزهر فى البداية .

جاء موقع اليوم السابع فى المقدمة بنسبة 4.8% يليه موقع مصراوى بنسبة 4.1% وأخيرا موقع المصرى اليوم بنسبة 2.9%.

١١- الانفلات الأمنى :

جاء إطار الانفلات الأمنى فى المرتبة الحادية عشر بنسبة 3.8% وكانت السياحة أكثر القضايا الاقتصادية التى تم تأطير خسائرها وتراجع مؤشراتها بإطار الانفلات الأمنى كما تم توظيف إطار الانفلات الأمنى فى تفسير تدهور الوضع الاقتصادى

وتراجع الاستثمار وأزمة الوقود والكهرباء وزيادة الأسعار وتعليق الدراسة وإضراب العاملين بالمستشفيات فقد تعددت وتنوعت القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى أطرت من قبل مواقع الدراسة بإطار الانفلات الأمنى وهو ما يشير إلى حجم التأثيرات السلبية للانفلات الأمنى على تراجع وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال عام حكم الرئيس الأسبق محمد مرسى وهو ما لم يقابل بجهود بارزة للتصدى لهذا الانفلات بشكل جاد .

جاء موقع مصراوى فى المقدمة بنسبة ٥% وفى المرتبة الثانية موقع المصرى اليوم بنسبة 3.6% وفى المرتبة الثالثة موقع اليوم السابع بنسبة 3.1%.

١٢- إطار الفشل :

جاء إطار الفشل فى المرتبة الثانية عشر بنسبة 3.4% وتم توظيف إطار الفشل من قبل مواقع الدراسة فى وصف المعارضة لأداء الحكومة وكشف عدم قدرتها على القيام بوظائفها المنوطة بها وكان فى مقدمة القضايا التى تم تأطير الأداء الحكومى فيها بالفشل "أزمة الوقود والكهرباء" خاصة مع تصاعد الأزمة فى الشهور الأخيرة لحكم الدكتور مرسى يليها فشل مشروع المائة يوم والفشل فى إدارة الملف الاقتصادى كاملا بالإضافة إلى الفشل فى الحصول على قرض صندوق النقد الدولى وانخفاض سعر الجنيه كمؤشر على الفشل الاقتصادى للحكومة ويشير تنوع وتعدد القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى فشلت الحكومة فى حلها إلى سيادة رؤية عامة تبنتها المعارضة بفشل حكومة هشام قنديل وهو ما يعنى فشل الدكتور مرسى.

وتأتى خطورة استخدام هذا الإطار فى مواقع الدراسة لأنه هيأ الرأى العام لفكرة رفض استمرار الحكومة وحتمية التغيير وتكشف نتائج التحليل أن بداية ظهور إطار الفشل كان مبكرا جدا مع الإخفاق فى مشروع المائة يوم .

١٣- الدعم الخارجى :

جاء إطار الدعم الخارجى فى المرتبة الثالثة عشرة بنسبة 3.3% وارتبط إطار الدعم الخارجى بصفة خاصة بالقروض التى حصلت عليها الحكومة تحديدا من قطر وتركيا

وليبيا والتى اعتبرت طوق نجاة ودفعة للاقتصاد المصرى وفقاً لموقع مصراوى فقد اهتمت مواقع الدراسة بأخبار القروض العربية وقدرتها على دعم الاقتصاد المصرى.

جاء موقع المصرى اليوم فى المقدمة 3.9% يليه موقع اليوم السابع بنسبة 3.2% وأخيرا موقع مصراوى بنسبة 2.9%

١٤- إطار المكاسب الاقتصادية :

جاء إطار المكاسب الاقتصادية في المرتبة الرابعة عشرة وبنسبة 3.3% وهى مرتبة متأخرة وقد ارتبط إطار المكاسب إلى حد كبير بالبورصة التى حققت بعض الأرباح خاصة فى بداية حكم الرئيس الأسبق بالإضافة إلى المشروعات التى توقعت الحكومة أنها ستحقق مكاسب مثل مشروع إقليم قناة السويس والصكوك الإسلامية فطرحت هذه المشاريع فى إطار ما ستحققه من مكاسب كما وعدت الحكومة بتحقيق مكاسب اقتصادية من خلال الاستثمار

جاء موقع مصراوى فى المقدمة بنسبة 3.9% يليه موقع المصرى اليوم بنسبة 3.8% وأخيرا موقع اليوم السابع بنسبة 2.5%

١٥- إطار المؤامرة :

جاء إطار المؤامرة فى المرتبة الخامسة عشر بنسبة 3.3% وجاء توظيف إطار المؤامرة من قبل مواقع الدراسة على مستويين :

المستوى الأول : السلطة بداية من الرئيس الأسبق محمد مرسى وأعضاء حكومته وحزب الحرية والعدالة لتبرير الإخفاقات المتتالية على المستوى الاقتصادى والاجتماعى وكانت أزمة الوقود والكهرباء من أكثر القضايا التى تم توظيف إطار المؤامرة لتبريرها يليها الأزمة الاقتصادية ومشروع النهضة .

المستوى الثانى : لتوظيف إطار المؤامرة كان من خلال اتهامات المعارضة للحكومة أن مشروعاتها وقوانينها ما هى إلا مؤامرة على الشعب المصرى فوصفت قوى

المعرضة مشروع إقليم قناة السويس بأنه مؤامرة على مصر كما وصف قانون الصكوك الإسلامية بأنه مؤامرة كبرى لبيع وخصخصة الدولة .

١٦- إطار النفى :

جاء إطار النفى فى المرتبة السادسة عشر بنسبة 2.5% ووظف إطار النفى من قبل مواقع الدراسة على مستوى تصريحات الرئيس والحكومة بهدف تطمين المواطن ونفى الأخبار التى أثارت جدلاً وعبرت عن أزمات ومشاكل كان أبرزها نفى التصالح مع أركان نظام مبارك رغم انه تم وأعلن عن صفقات تصالح كما أعلن عن حزمة قوانين كانت تعدها الحكومة للتصالح، بالاضافة إلى نفى محاولات وقائع أخونة التعليم وهى الوقائع التى نشرت بمختلف وسائل الإعلام.

١٧- إطار مصلحة الفقراء والمهمشين :

جاء إطار مصلحة الفقراء والمهمشين فى المرتبة السابعة عشر بنسبة 1.7% واستخدم إطار مصلحة الفقراء من قبل مواقع الدراسة بصفة خاصة مع أخبار رفع الدعم للتأكيد على أن تلك الخطوة تصب فى صالح الفقراء لأن الدعم لا يصل إلى مستحقيه فكانت وجهة النظر الرسمية والتى عرضتها مواقع الدراسة أن الشريحة التي يستهدفها الدعم لا يصل إليها ويستحوذ عليه آخرون، كما جاء توظيف إطار مصلحة الفقراء والمهمشين فى بعض من التصريحات لإبراز أن وزراء ومسئولى الحكومة يعملون من أجل هؤلاء الفقراء.

١٨- إلقاء المسئولية على النظام السابق :

جاء إطار إلقاء المسئولية على النظام السابق فى المرتبة الثامنة عشر بنسبة 1.4% ووظفت مواقع الدراسة إطار إلقاء المسئولية على النظام السابق (نظام مبارك) من خلال تصريحات الحكومة والتيارات المساندة لها التى أعلن فيها أن تعثرهم فى حل الأزمات يرجع إلى أن الحكومة تواجه تركة ثقيلة من النظام السابق يصعب تجوازها بداية من أزمة الوقود والصناعة والبطالة وتدمير القطاع العام ومياه النيل وسد النهضة وإفساد مؤسسات الدولة إلى العشوائيات وحوادث القطارات.

وتكمن خطورة توظيف إطار إلقاء المسئولية على النظام السابق انه يعنى ضمنا أن الحكومة تتنصل من مسئوليتها وفشلها فى حل الأزمات والمشاكل وتحميلها لنظام آخر خارج السلطة .

١٩- إطار الحقائق المجردة :

جاء إطار الحقائق المجردة فى المرتبة التاسعة عشر والأخيرة بنسبة ١% وشمل الأخبار والتقارير الإخبارية التى قدمت أرقام وإحصاءات عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية وكان من أهمها الإحصاءات التى نشرت عن مركز التعبئة والإحصاء عن مستويات الفقر والتعليم والبطالة والعشوائيات.

جدول رقم (٤) نوع المادة المنشورة بمواقع الدراسة

نوع المادة	موقع المصري اليوم		موقع مصراوي		موقع اليوم السابع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
خبر	٢١٢٠	86.7	١٨٩٨	92.6	٢٠٧٣	84.1	6091	87.6
تقرير خبرى	٣٢٤	13.3	١٥١	7.4	٣٩١	15.9	866	12.4
المجموع	2444	%100	٢٠٤٩	%100	2464	%100	6957	%100

كشفت نتائج التحليل عن تصدر أخبار المادة المنشورة بنسبة 87.6% وجاء فى المرتبة الثانية التقرير الخبرى بنسبة 12.4% وتشير النتيجة السابقة إلى أن مواقع الدراسة اهتمت فى المقام الأول بالخبر وتراجع اهتمامها بالشرح والتفسير فجاءت أقرب إلى تغطية سطحية تفتقد لأهم وظائفها .

جدول رقم (٥) توظيف الوسائط المتعددة بمواقع الدراسة

نوع المادة	موقع المصري اليوم		موقع مصراوي		موقع اليوم السابع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
صورة	١٧٨٩	73.2	١٥٣٨	75.1	١٩٦٥	77.7	٥٢٤٢	75.3
فيديو	٤٢٢	17.3	٢٧٩	13.6	٣٦٨	14.9	١٠٦٩	15.4
بدون وسائط	١٨٦	7.6	٢٠٧	10.1	١٣٣	5.4	526	7.5
رسوم بيانية	٤٧	1.9	٢٥	1.2	٤٨	1.9	120	1.7
المجموع	2444	%100	٢٠٤٩	%100	2464	%100	6957	%100

يوضح الجدول السابق توظيف الوسائط المتعددة بمواقع الدراسة الثلاثة :

- جاء في مقدمتها الصورة بنسبة 75.3% وكان لموقع اليوم السابع النصيب الاكبر من نشر الصور المصاحبة للأخبار بنسبة 77.7% يليه موقع مصراوى بنسبة 75.1% وأخيرا موقع المصرى اليوم بنسبة 73.2%

كشفت نتائج تحليل توظيف الصور فى مواقع الدراسة الثلاثة عن عدة نقاط رئيسية:

- ☒ اعتمدت المواقع الثلاثة على الصور الشخصية فى المقام الأول والتى جاءت أغلبها لوزراء ومسئولى الحكومة والرئيس الأسبق ويرتبط ذلك بشكل مباشر لاعتماد المواقع فى الأساس على التصريحات الرسمية لذا صاحب هذه الأخبار صور لشخصيات حكومية .
- ☒ قامت مواقع الدراسة خاصة موقع المصرى اليوم بتكرار استخدام نفس الصور عند إعادة النشر فى نفس القضايا وبشكل أكبر فى فئة القضايا الاقتصادية مثل (البورصة – الأسعار – قرض صندوق البنك الدولى).
- ☒ يعتبر توظيف الصور فى مواقع الدراسة توظيفاً تقليدياً إلى حد بعيد و يفتقد لأى رؤى مبتكرة ولم يساهم فى جذب القارئ للمادة المنشورة .

جاء **توظيف مقاطع الفيديو** في المرتبة الثانية بنسبة 15.4% وهى نسبة ضئيلة وتشير إلى عدم استغلال المواقع عينة الدراسة لتقنية الفيديو بالشكل الأمثل كما أن مقاطع الفيديو المنشورة جاء بعضها أجزاء من برامج توك شو والبعض الآخر انفرد بتصويره الموقع وجاء موقع المصرى اليوم فى المقدمة بنسبة 17.3% حيث تميز بنشر كم كبير من مقاطع الفيديو مقارنة بالمواقع الأخرى وتفوق موقع المصرى اليوم لم يكن من حيث الكم فقط بل من حيث الكيف أيضا حيث حرص الموقع على نشر مقاطع فيديو من موقع الحدث.

- جاءت الأخبار التى نشرتها مواقع الدراسة بدون وسائط متعددة بنسبة 7.5 % وجاءت مواقع الدراسة بنسب متقاربة .

- وجاء في المرتبة الأخيرة الأخبار التي احتوت على نص ورسوم بيانية بنسبة 1.7% وهى نسبة ضئيلة جدا كما جاء توظيفها على نحو غير فعال حيث كان أغلبها صورة أرشيفية (لا تحمل أرقام أو مؤشرات تعبر عن الخبر المنشور) أى لا تمثل الموضوع المطروح وذلك رغم أن أكثر من نصف المواد الإخبارية التي تم تحليلها أخبار اقتصادية كانت تتطلب استخدام الرسوم البيانية بشكل أكبر للشرح والتبسيط وهو ما افتقدته مواقع الدراسة.
- ومن خلال عرض النتائج السابقة نجد أن مواقع الدراسة لم تستخدم الوسائط المتعددة بشكل جذاب يضيف إلى المادة المقروءة للتبسيط أو الشرح إلا فى نطاق محدود وذلك باستثناء مقاطع الفيديو التى حرص موقع المصرى اليوم على بثها والانفراد بها من موقع الحدث كذلك كما لم تستخدم المواقع الثلاثة رسوما أو أشكالا توضيحية بشكل فعال .

جدول رقم (٦) اتجاهات المعالجة

	موقع المصري اليوم		موقع مصراوي		موقع اليوم السابع		المجموع	
اتجاهات المعالجة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إيجابي	١٠٨٩	44.6	٨٤٧	41.3	١٣٠٧	53.0	3243	46.6
متوازن	٢١١	8.6	١٣٦	6.6	٢٦١	10.6	608	8.7
سلبي	١١٤٤	46.8	١٠٦٦	52.0	٨٩٦	36.4	3106	44.6
المجموع	2444	%100	٢٠٤٩	%100	2464	%100	6957	%100

يوضح الجدول السابق اتجاهات معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية بالمواقع الإلكترونية عينة الدراسة وقد جاء الاتجاه الإيجابى في المقدمة بنسبة 46.6% وقد يرجع ذلك إلى اعتماد مواقع الدراسة إلى حد كبير على التصريحات الرسمية وجاء الاتجاه السلبى في المرتبة الثانية بنسبة 44.6% وجاء الاتجاه المتوازن في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة 8.7% وهنا يجب الإشارة إلى أن بداية فترة حكم الرئيس الأسبق مرسى اتسمت بمواد إخبارية غلب عليها الاتجاه الإيجابي حيث غلب على الأخبار وعود بتقديم حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية تنوعت بين مشاريع قوانين وخطط للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وأخبار بارتفاع مؤشرات البورصة بعد تولى رئيس منتخب للسلطة وبعد الشهور الأولى وخاصة مع النصف الثانى من

عام حكم الرئيس الأسبق بدأت الأخبار السلبية في التزايد وكان من أهمها اضرابات (أطباء ومعلمين وموظفين وطلاب وعمال) بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار وأزمة الوقود وخسائر البورصة تأثرا بالأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة.

مناقشة النتائج

١. جاءت القضايا الاقتصادية المتخصصة مثل (البورصة والاستثمار) فى مقدمة اهتمام القضايا الاقتصادية بمواقع الدراسة وجاءت قضايا التى تهم المواطن وتؤثر عليه بشكل مباشر فى حياته اليومية مثل (الأجور والأسعار والدعم) فى مرتبة متأخرة مما يشير إلى أن مواقع الدراسة لم تستهدف المواطن البسيط فى المقام الأول

٢. جاء عرض القضايا الاقتصادية المتخصصة بمواقع الدراسة مثل (برنامج الإصلاح الاقتصادى – مؤشرات البورصة – سعر الجنية – قرض صندوق النقد – الصكوك الإسلامية) دون شرح وتفسير كاف ودون إعطاء اهتمام لتوضيح تأثير السياسات والبرامج والقوانين الاقتصادية على حياة المواطن إلا فيما ندر وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة(Mark Jurkowitz– ٢٠٠٩) أن "القصص التي حاولت أن تدرس بشكل واضح أثر التباطؤ الاقتصادي على حياة الأميركيين العاديين ملأت ٥٪ فقط من التغطية الاقتصادية وهو ما يشير إلى أن الصحافة أعطت القليل من الاهتمام للمشاكل الاقتصادية للناس العاديين ورغم أن المواطنين هم الضحايا الأساسيين لأى تدهور اقتصادى

٣. رغم أن قضايا التعليم والصحة جاءت فى مقدمة القضايا الاجتماعية إلا أن مضمون المادة المنشورة الخاصة بتلك القضايا تشير إلى الاهتمام بالتصريحات الرسمية فى المقام الأول يليه التظاهرات والاحتجاجات على حساب الاهتمام بطرح ومناقشة الأزمات الحقيقية فى هذه القطاعات وكيفية حلها فلم تعتمد مواقع الدراسة على الخبراء والمتخصصين لتقديم مقترحات وبدائل وحلول إلا فى نطاق ضيق.

٤. جاءت قضايا مثل (الفقر والبطالة والعشوائيات) فى ذيل قائمة القضايا الاجتماعية بمواقع الدراسة فى حين أن هذه القضايا تمثل جوهر مطالب ثورة ٢٥ يناير وهو ما يعكس عدم اهتمام مقابل من السلطة وترى الباحثة أنه كانت هناك أولوية للقضايا الاجتماعية التى تمكن أصحابها من جذب انتباه وسائل الإعلام من خلال الاحتجاج والتظاهر والاعتصام مثل الأطباء والمعلمين.

٥. تصدر إطار العمل والإنجاز أطر القضايا الاقتصادية والاجتماعية بمواقع الدراسة والذى قدم من خلاله متابعة لعمل المسئولين قد لا يعكس تقييماً حقيقياً لما قدمته الحكومة لتلك الفترة خاصة أن هذا الاطار يقدم وجهة نظر المسئول وخططه وتحركاته وبحثه ومناقشته للكثير من القضايا التى ربما لا تؤدى إلى إنجاز واقعى ملموس وقد يكون الاهتمام الكبير بهذا الإطار طغى على أطر أكثر أهمية.

٦. غلبت التغطية الخبرية على القضايا التى طرحتها مواقع الدراسة لذا اتسمت هذه التغطية بالسطحية لافتقارها إلى الشرح والتفسير والتحليل حتى تساعد القارئ غير المتخصص على فهم المحتوى الاقتصادى وتداعيات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على حياته .

٧. فرض الواقع السياسى فى تلك الفترة أطر خاصة تناولت من خلالها مواقع الدراسة القضايا الاقتصادية والاجتماعية وفى مقدمتها الإطار الدينى فنظرا لوجود سلطة ذات مرجعية دينية (الرئيس الأسبق وأغلب أعضاء الحكومة قيادات بجماعة الاخوان المسلمين) والحضور الدينى فى المجال السياسى والذى انسحب على المجال الاقتصادى والاجتماعى تحول تقييم القضايا الاقتصادية والاجتماعية إلى (الحرام والحلال وما يطابق الشريعة) بدلا من تحديد الجدوى والأهمية والقيمة والتداعيات.

٨. قامت مواقع الدراسة بتوظيف عدد من الأطر مثل (المؤامرة والقاء المسئولية على نظام مبارك) لتبرير الفشل على المستوى الاقتصادى والاجتماعى على

حساب الأطر الجادة التى كان يجب أن يتم تناول مثل هذه القضايا من خلالها.

٩. اعتمدت مواقع الدراسة على الصور الشخصية للمسئولين فى المقام الأول يليها الصور الموضوعية وقامت بتكرار نشر نفس الصور مع القضية الواحدة مما أفقد الأخبار المنشورة الكثير من الحيوية وكان هناك غياب شبه تام للرسوم البيانية والتوضيحية التى كان استخدمها يمكن أن يساعد القارئ على مزيد من الفهم.

١٠. جاء توظيف مقاطع الفيديو بشكل محدود وغير مؤثر باستثناء موقع المصرى اليوم الذى كان الأكثر اهتماماً وتميزاً بنشر مقاطع فيديو انفرد بها لتغطية احتجاجات واعتصامات أو جولات لبعض المسئولين.

هوامش الدراسة

(1) Jane Kinninmont, **'Bread, Dignity and Social Justice': The Political Economy of Egypt's Transition**, Middle East and North Africa Programme, Chatham House,2012

(2) أحمد السيد النجار، **الإصلاح الاقتصادي الليبرالي مخرج أم مأزق؟ (دراسة مقارنة لتجارب مصر والمغرب وتركيا والهند وتشيكيا)**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة،٢٠١١ .

(3) المرجع السابق.

(4) حاتم غندير ،**الاقتصاد العربي في زمن الثورات.. تحديات المرحلة الانتقالية** . http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/3C8029C9-018B-4D0B-882F-FAB6B015BFAC.htm

(5) Riyadi Suparno, Media's Capacity for Safeguarding Economic Reforms, An Indonesian Experience, The Jakarta Post, 2011. www.digital-development-debates.org/.../download.php?...Media...Capacity.

(6) Lindita Camaj ,**Media effects in a transitional country: Setting the political agenda in the Kosovo elections of 2007**, Indiana University, Paper presented at the annual meeting of the Association for Education in Journalism and Mass Communication, Sheraton Boston, Boston, 2009 http://research.allacademic.com/index.php?click_key=1&PHPSESSID=c41a7d29569657e0f23b46282e87d7ca

(7) Peter T. Leeson and Christopher J. Coyne, **The reformers' dilemma: media, policy ownership, and reform,** European Journal of Law and Economics Volume 23, Number 3, 237-250, 2007 http://www.peterleeson.com/Reformers__Dilemma.pdf

(8) The Role of the Media in Economic Reform,2010. http://info.worldbank.org/etools/docs/library/208162/roleofthemedaineconomicreform.pdf

(9) Pippa Norris ,**Public Sentinel: News Media and Governance Reform**,2009 http://www.scribd.com/doc/23947219/Public-Sentinel-News-Media-and-Governance-Reform

(10) Pippa Norris ,**The Role of the Free Press in Promoting Democratization, Good Governance and Human Development,** John F. Kennedy School of Government United Nations Development Program ,Harvard University,2008. www.humanrightsinitiative.org/.../ai/rti/.../annex3_background_paper.pdf

(11) Muna Ndulo, **Democratic Reform in Africa The Impact on Governance and Poverty Alleviation,** James Currey Publishers, 2007. http://www.zeleza.com/books/books-african-studies/democratic-reform-africa-impact-governance-and-poverty-alleviation

(12) Noha El-Mikawy, **Governance of Economic Reform, Studies in legislation, participation and information ,Egypt, Morocco and Jordan**, economic research forum,2005.
www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=1590

(13) Timothy Besley and Robin Burgess**, 'The Political Economy of Government Responsiveness: Theory and Evidence from India,** London School of Economics and Political Science, London,2002.

(14) Cecilia Cabanero-Verzosa and Paul Mitchell ,**Communicating Economic Reform Development Communications Division**, World Bank,2002 .
www.siteresources.worldbank.org/EXTDEVCOMMENG/Resources/carnegie3.pdf

(15) Mark Jurkowitz, Covering the Great Recession: **How the Media Have Depicted the Economic**
Crisis, Pew Research Center's Project for Excellence in Journalism,2009.
http://www.journalism.org/analysis_report/covering_great_recession

(16) Christopher J Smith, **From `leading the masses' to `serving the consumers'? Newspaper reporting in contemporary urban China**, Department of Geography and Planning, University at Albany, State University of New York,2002
http://www.envplan.com/abstract.cgi?id=a3563